بيان وفد المملكة العربية السعودية لدى منظمة حظر الأسلحة الكيميائية

الدورة الرابعة لمؤتمر الدول الأطراف لاستعراض سير العمل باتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية

٢١-٣٠/نوفمبر ٢٠١٨م

يلقيه:

سعادة السفير عبدالعزيز بن عبدالله أبوحيمد

سفير المملكة العربية السعودية لدى هولندا والمندوب الدائم لدى منظمة حظر الأسلحة الكيميائية

السيد الرئيس

سعادة المدير العام

أصحاب السعادة رؤساء الوفود المشاركة

السيدات والسادة الحضور

يسرني في البداية أن أهنئ سعادتكم على انتخابكم رئيساً للدورة الرابعة لمؤتمر الدول الأطراف لاستعراض سير العمل باتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية، وأنني على ثقة بأن ما تتمتعون به من خبرة دبلوماسية وحكمة واسعة ستسهم في إنجاح أعمال هذه الدورة الهامة. والشكر موصول لسعادة سفير إندونيسيا، رئيس الفريق العامل المفتوح العضوية المعني بالإعداد لهذا المؤتمر، على كافة جهوده المتميزة طوال الأشهر الماضية والتي أسهمت بنجاح التحضير للمؤتمر.

وأغتنم هذه الفرصة لتقديم الشكر لرئيسي المؤتمر الثاني والعشرون، والثالث والعشرون سعادة سفير مملكة المغرب/ عبدالوهاب بلوقي، وسعادة سفير كوريا الجنوبية / ين يونج لي، على إدارتهما لأعمال المؤتمرين بكل اقتدار. ولا يفوتني أيضاً الاعراب عن تقديرنا وشكرنا العميق لسعادة المدير العام السفير/ فرناندو آرياس ومساعديه وموظفي المنظمة كافة على جهودهم المتميزة. كما أرحب بالبيان الذي أدلت به السفيرة/ هيفاء عيصامي مداح، الممثل الدائم لجمهورية فنزويلا البلولفارية، نيابة عن مجموعة دول عدم الانحياز والصين الأعضاء في اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية.

السيد الرئيس

تولي المملكة العربية السعودية أهمية بالغة بتنفيذ التزاماتها بموجب اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية، إيماناً منها بأهداف الاتفاقية الرامية إلى تعزيز السلم والأمن الدوليين، وامتداداً لسياسة المملكة الثابتة والهادفة إلى تعزيز التعاون لحظر جميع أنواع أسلحة الدمار الشامل ومنع انتشارها. كما حرصت المملكة على المشاركة الفاعلة بكافة الفعاليات والمؤتمرات الخاصة بالمنظمة، كما عملت بشكل بناء مع الدول الأعضاء في المجلس التنفيذي لدعم وتنفيذ القرارات التي من شأنها أن تسهم بتحقيق مقاصد الاتفاقية.

السيد الرئيس

لقد حققت المنظمة خلال السنوات الخمس الماضية إنجازات هامة، على الرغم من الظروف الاستثنائية التي مرت بها، ولا شك بأن تحقيق عالمية الاتفاقية يعد الضمانة الوحيدة لحظر انتاج الأسلحة الكيميائية واستخدامها، ويشيد وفد بلادي بالجهود التي تبذلها المنظمة بهذا الشأن والتي توجت مؤخراً بانضمام دولة فلسطين الشقيقة ليصل عدد الدول الأعضاء إلى (١٩٣) دولة، وفي هذ الصدد يعرب وفد بلادي مجدداً عن ترحيبه بدولة فلسطين الشقيقة عضواً في المنظمة، لتصبح هذه الاتفاقية هي الأعلى من حيث نمو العضوية من بين معاهدات نزع السلاح، وهذا يعكس ما تحظى به

الاتفاقية من احترام دولي واسع وتأييد كبير لأهدافها ومقاصدها، وفي هذا الصدد يحث وفد بلادي الدول غير الأطراف بسرعة الانضمام للاتفاقية.

كما أن المنظمة اقتربت إلى حد كبير من تحقيق هدفها في القضاء على جميع الأسلحة الكيميائية بتدمير ما نسبته ٩٦% من المخزون المعلن عنه على الصعيد العالمي، وإذ يدعم وفد بلادي الجهود المبذولة في هذا الشأن للوصل إلى عالم خالٍ من الأسلحة الكيميائية، والذي سيشكل انجازاً هاماً في تاريخ البشرية، ليحث هذا المؤتمر بالعمل على وضع أهداف جديدة للمنظمة تُكمل ما حققته في الماضي وتواكب تحديات المستقبل، وفي هذا الصدد يؤكد وفد بلادي على أهمية أن تصب جهود المنظمة على منع عودة الأسلحة الكيميائية من الظهور مجدداً وخطورة انتشارها أو استخدامها من أي جهة أياً كانت، وتطوير آلياتها في عملية التحقق بطريقة تواكب النهضة العلمية والتقنية.

كما يشيد وفد بلادي بالجهود التي تبذلها المنظمة عبر المجلس الاستشاري المعني بالتثقيف والتواصل الخارجي ودوره الهام فيما يتعلق بالمستجدات العلمية في سياق منع عودة الأسلحة الكيميائية من الظهور، ويرحب بجهود المنظمة فيما يتعلق بالمساعدة والحماية من الأسلحة الكيميائية، والتي توجت بإنشاء بعثة الاستجابة السريعة والمساعدة في مساعدة الدول عند وقوع هجوم بالأسلحة الكيميائية، خاصة في ظل تفاقم التهديد الذي يمثله استخدام الجهات الفاعلة من غير الدول للأسلحة كيميائية.

السيد الرئيس

على الرغم من الإنجازات الكبيرة التي تم تحقيقها في الماضي إلا أنه لازال هناك قصور في عدد من الجوانب نرى أهمية التركيز عليها في هذا المؤتمر، فقد أكدت الاتفاقية على التنمية الاقتصادية والتقنية والتعاون الدولي في ميدان الأنشطة الكيميائية في الأغراض غير المحظورة بموجبها، ومع كامل التقدير لما بُذل في الماضي، إلا أننا نرى الحاجة الملحة لبذل المزيد من الجهود لتحقيق متطلبات المادة الحادية عشرة من الاتفاقية، وخاصة فيما يتعلق بنقل التقنية والمعدات والخبرات المرتبطة بالصناعات الكيميائية غير المحظورة بموجب الاتفاقية إلى الدول النامية، وإزالة الحواجز التي تضعها العديد من الدول في هذا الجانب، الأمر الذي سيُسهم في تعزيز التنمية الاقتصادية الدولية، ويعود بالنفع على جميع الأطراف، ويدعم وفد بلادي كافة الجهود المبذولة بهذا الصدد خلال المؤتمر.

ويؤكد وفد بلادي على أهمية استمرار المنظمة بالالتزام في معيار التوزيع الجغرافي العادل فيما يتعلق بسياسة التوظيف داخل المنظمة، وفقاً لما أكدت عليه المادة الثامنة من الاتفاقية، وكذلك أهمية بذل المزيد من الجهود لتطوير برامج التدريب وتهيئة الكوادر البشرية في الدول النامية بشكل خاص وفق آليه تسهم على تحقيق التوازن في التوزيع الجغرافي.

كما أنه لا يمكن المضي إلى آفاق أرحب وهناك عدد لا بأس به من الدول الأعضاء لم تنفذ كامل التزاماتها الواردة في المادة السابعة من الاتفاقية والمتعلقة بالتدابير الوطنية،

وإذ يحث وفد بلادي الدول الأعضاء على الوفاء بكامل التزاماتها بموجب الاتفاقية، ليدعوا الأمانة الفنية ببذل المزيد من الجهود والاستمرار بالحوار مع تلك الدول حيال تقديم المساعدة الفنية اللازمة لمساعدتهم على تنفيذ الاتفاقية على المستوى الوطني.

السيد الرئيس

شهدنا خلال الخمس السنوات الماضية تنامي استخدام الأسلحة الكيميائية في تحدي صارخ لإرادة المجتمع الدولي وانتهاك فاضح لبنود وأهداف الاتفاقية، وإذ يؤكد وفد بلادي على أن استخدام الأسلحة الكيميائية وتحت أي ظرفٍ كان هو أمر لا يمكن التسامح معه وهو أمر مستهجن ومستنكر، ليدين بأشد العبارات استخدام الأسلحة الكيميائية في سوريا، والعراق، وماليزيا، والمملكة المتحدة.

وفيما يتعلق بالمسألة السورية فإنه لمن المؤسف وبعد مرور خمس سنوات من انضمامها للاتفاقية لا يزال إعلانها الأولي غير مكتمل، حيث أكد فريق تقييم الإعلانات مؤخراً في تقريره عدم تلقيه إجابات علمية واضحة تجيب عن الفروقات الحاصلة في إعلانها، وبعض الأقسام ذات العلاقة. وهذا يشكل مصدر قلق لنا جميعاً، ويثير عدد من التساؤلات والمخاوف حول البرنامج الكيميائي السوري، خاصة في ظل الكم الهائل من تقارير بعثة تقصي الحقائق في سوريا التي تشير إلى استخدام الأسلحة الكيميائية، وبهذا الصدد فإن وفد بلادي يدعو النظام السوري إلى التعاون، وبشكل كامل، مع فريق تقييم الإعلان، والأمانة الفنية لحل هذه المسألة بشكل عاجل.

السيد الرئيس

لقد حققت الدول الأطراف إنجازاً هاماً في الدورة الاستثنائية الرابعة لمؤتمر الدول الأطراف في التصدي لتنامي خطر استخدام الأسلحة الكيميائية باعتماد قرار يفضي للتحقيق في تحديد هوية مرتكبي الجرائم الكيميائية في سوريا، وإذ يشيد وفد بلادي بما حققه المؤتمر في دورته الثالثة والعشرون وتزويد المنظمة بالموارد المالية اللازمة لتنفيذ هذا القرار، ليؤكد على أن هذا الإنجاز يتطلب منا جميعاً العمل بشكل بناء وبروح المسئولية لوضع ما حققه المؤتمر موضع التنفيذ لمواجهة هذا التطور الخطير وحماية أمن شعوبنا وأوطاننا، وفي هذا الصدد نؤكد دعم المملكة الكامل لعمل المنظمة واحترافيتها ومصداقيتها، ورفضها القاطع بالتشكيك في مهنيتها أو الطعن بنزاهتها.

وختاماً السيد الرئيس أتمنى لمؤتمرنا هذا التوفيق ولأعماله النجاح، وأن تكون هذه الكلمة وثيقة رسيمة من وثائق المؤتمر.

وشكراً لإصغائكم.